



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ "النقد الدولي" يطالب الجزائر بإصلاحات هيكلية واسعة النطاق



مخاطر كبيرة على الآفاق الاقتصادية، مبيّنا أنّ هذا المنهج سيؤدي على الأرجح إلى تفاقم اختلالات المالية العامة والحساب الخارجي، وارتفاع التضخم، والتعجيل بفقدان الاحتياطيات الدولية، وزيادة المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي، وفي نهاية المطاف تخفيض النمو.

وبحسب الصندوق فإنّ ضبط أوضاع المالية العامة بالتدريج اعتباراً من عام 2018 يمكن تحقيقه بدون اللجوء إلى التمويل من البنك المركزي، وذلك بالاعتماد على مجموعة متنوعة من خيارات التمويل، بما فيها الحصول على قروض خارجية لتمويل مشروعات استثمارية يتم اختيارها بدقة.

دعا صندوق النقد الدولي الجزائر، إلى مواصلة الضبط المالي وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق، مبدياً قلقه حيال الإجراءات الاقتصادية الأخيرة للحكومة.

ووفقاً للمجلس التنفيذي لصندوق النقد في تقييمه للعام 2018، فإنّ مزيج السياسات الذي اعتمده السلطات يتضمن زيادة الإنفاق من المالية العامة في 2018 يتبعه استئناف الضبط المالي على المدى المتوسط، والتمويل النقدي لعجز المالية العامة، وقيود مؤقتة على الواردات بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع الاقتصاد". وحذر الصندوق من أنّ هذا النهج الذي تتبّعه الجزائر قد يتيح للاقتصاد النقاط الأنفاس على المدى القصير، ولكن قد تترتب عليه

■ الكويت: سيولة الصندوق الاحتياطي في طريقها للنفاذ



العام فقط.

وأكد وزير المالية أنّ "سيناريوهات أسعار من 70 إلى 100 دولار ستؤثر على سيولة صندوق الاحتياطي العام، وتبين حتمية نفاذ سيولته في سنتين إذا استمر متوسط أسعار النفط عند 70 دولاراً، وتزداد إلى 10 سنوات عند أسعار 100 دولار".

كشف وزير المالية الكويتي د. نايف الحجرف عن أنّ سيولة صندوق الاحتياطي العام في طريقها للنفاذ ما لم يتم إقرار تشريعات تدعم السيولة مثل قانون الدين العام المنتهية صلاحيته في أكتوبر 2017. وأوضح أنّ "حجم أصول صندوق الاحتياطي العام عند 87 مليار دولار حتى نهاية السنة المالية 2017/2018"، متوقفاً نفاذه في جميع السيناريوهات التي تم وضعها لأسعار النفط، حيث يعود السبب في ذلك إلى العجز الذي تسجله الكويت منذ العام المالي 2016/2015 الذي ينتهي في مارس من كل سنة، حيث لم يعد هناك فوائض لتحويلها للصندوق.

واضطرت الحكومة إلى تمويل العجز من الاحتياطي العام أو عن طريق برنامج لإصدار السندات السيادية للسوقين المحلي والعالمي، لكن انتهاء صلاحية قانون الدين العام في أكتوبر الماضي وعدم تجديده من البرلمان، دفع الحكومة لتمويل العجز من الاحتياطي

■ 135 بليون دولار حجر السيولة النقدية للمصارف المغربية



وبحسب المركزي فإنّ الديون الهالكة الصعبة الاسترداد ارتفعت إلى نحو 65 بليون درهم بسبب الصعوبات المالية التي تواجه بعض الشركات الصغرى والمتوسطة، وتأخر الأفراد في تسديد مستحقّاتهم لدى المصارف بسبب أوضاع مالية، أو فقدان العمل التي تُؤد العسر المالي.

انخفضت السيولة النقدية المتداولة لدى المصارف التجارية المغربية بنسبة 4.4 في المئة إلى 1.25 تريليون درهم (نحو 135 بليون دولار) في نهاية نيسان (أبريل)، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث قدّر حجم التراجع النقدي بـ 13 بليون درهم منذ مطلع العام الحالي.

ووفقاً لتقرير المصرف المركزي تقلّصت المجودات والودائع المصرفية بواقع 9.2 بليون درهم خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية، لكنها زادت عن قيمتها قبل سنة، حيث بلغ مجموع الودائع النقدية 885 بليون درهم. في المقابل زادت القروض التي وزعتها المصارف على مجموع النشاط الاقتصادي نحو 21 بليون درهم وارتفعت إلى 828 بليوناً. وكان نصيب القروض العقارية 260 بليوناً، وقروض التجهيز 171 بليوناً، وتمويلات الاستهلاك 52 بليوناً.

■ ارتفاع حجم واردات مصر إلى 20.71 مليار دولار



5.1 مليار دولار، متوقعا وصول إيرادات السنة المالية -2017 2018 بأكملها إلى حوالي 5.6 مليار دولار، بزيادة 14% عن السنة السابقة، مع الإشارة إلى إيرادات قناة السويس بلغت 4.95 مليار دولار في السنة المالية 2016-2017، وفقا لبيانات البنك المركزي.

ارتفع حجم واردات مصر خلال الاربعة أشهر الأولى من العام الجاري 2018، أي بزيادة بنسبة 21.8 في المئة لتسجل 20.71 مليار دولار، مقابل 17 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

ووفقاً لتقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية بالهيئة العامة المصرية للرقابة على الصادرات والواردات حول "تطور حركة الصادرات"، شهدت الصادرات المصرية غير البترولية زيادة ملموسة خلال الفترة من كانون الثاني حتى نيسان 2018 بنسبة بلغت 16% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 حيث سجلت 8 مليار و644 مليون دولار مقابل 7 مليارات و432 مليون دولار.

على صعيد آخر، كشف وزير المالية المصري عمرو الجارحي عن ارتفاع إيرادات قناة السويس خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2017-2018 التي تنتهي في 30 حزيران إلى نحو

■ انخفاض إجمالي السيولة المحلية للبنوك القطرية



2017 وفقا للنشرة النقدية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. وسجلت الاحتياطات الدولية والسيولة بالنقد الاجنبي لدى مصرف قطر المركزي زيادة نسبتها 5.3% في نيسان إلى نحو 145 مليار ريال، مقارنة بـ 137.7 مليار ريال في اذار 2018.

تراجع إجمالي مطالبات البنوك المحلية للحكومة القطرية في شهر نيسان (ابريل) بنسبة 14% إلى 289.6 مليار ريال مقارنة بـ 336.5 مليار ريال في اذار الذي سبقه، بينما زادت بنسبة 2.3% مقارنة بشهر نيسان (ابريل) 2017.

ودعم انخفاض المطالبات تراجع الائتمان الحكومي بنحو 20% إلى 147.9 مليار ريال، وتراجع مطالبات أوراق مالية (سندات وصكوك وأذون خزانة) بالريال القطري والعملة الاجنبية بنسبة 6.8 في المئة إلى 141 مليار ريال وفقا لما تضمنته النشرة النقدية الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

في الموازاة، انخفض إجمالي السيولة المحلية في البنوك القطرية خلال نيسان الماضي إلى نحو 586 مليار ريال بنسبة 2.6% على أساس شهري، بينما زادت بنسبة 11.6% مقارنة بشهر نيسان